اوقات الصلوات

اوقات الصلوات

آیت الله صافی گلپایگانی

بسم الله الرحمن الرحیم

اوقات الصلوات

نویسنده:

الشیخ لطف الله الصافی

ناشر چاپی:

مجله حوزه

ناشر دیجیتالی:

مرکز تحقیقات رایانه‌ای قائمیه اصفهان

الفهرس

اوقات الصلوات

اشارة

نام كتاب: أوقات الصلوات

موضوع: فقه استدلالى

نويسنده: گلپايگانى، لطف الله صافى

تاريخ وفات مؤلف: ه ق

زبان: عربى

قطع: وزيرى

تعداد جلد: ۱

تاريخ نشر: ه ق

[مقدمة]

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ و صلوات اللّه و سلامه على خير خلقه و سيد أنبيائه أبى القاسم محمد و آله الطاهرين و اللعن على اعدائهم أجمعين

و بعد: فهذه رسالة وجيزة حول بعض الفروع المتعلقة بأوقات الصلوات سيما وقت صلاة الغداة، و ابتداء الزمان الذى يجب فيه على الصائم ترك الأكل و الشرب و سائر المفطرات كتبتها فى (لندن)

أوقات الصلوات، ص: ۲

اختلاف وقع موضوعاً و حكماً فى وقت صلاة الغداة فيها و ما جاورها من البلدان و فى أول زمان يجب على الصائم الامساك عن المفطرات.

و قد عرض المسألة جمع من المؤمنين على حضرة فقيه العصر و مرجع الطائفة المحقّة السيد الگلپايگانى دامت بركاته.

و اليك نصّ الاستفتاء بطوله:

[نص الاستفتاء من أوقات الصلاة فى بعض النقاط من الكرة الأرضية]

اشارة

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ و الصلاة و السلام على محمد و آله الطاهرين

و بعد، فان فى بعض النقاط من الكرة الأرضية و بالتحديد فى شمال الكرة الأرضية ينعدم الفجر المتعارف فى البلاد الإسلامية حيث ان الكرة

أوقات الصلوات، ص: ۳

الأرضية مائلة المحور فهذه البلدان لا يغيب عنها نور الشمس تماماً بل يصلها عبر القطب الشمالى (حيث لا حاجز بينها و بين البلدة) و

يتم هـذا فى أواخر الربيع و أوائل الصيف (حيث النهار الأطول) فعنـد ما تغرب الشـمس يبقى تمام الليل ذا نور كنور الفجر الـذى هو متعارف فى البلـدان الاسـلامية (مثلًا) حيث أن الشـمس لم تغب بالمقدار الذى يجب أن تغيب فى البلدان الأُخرى أو الأيام الاخرى، و لكن هناك حالة ثانية و هى التى يبتدأ بازدياد النور بعد ثباتها.

و للمثال مدينة لندن: فان الفجر ينعدم فيه خلال شهرين تقريباً من ۲۳ أيار الى ۲۰ تموز ففى هذه الأيام نرى حالة الليل فيها حالة الفجر حيث لم يكن هناك ظلام مطبق لأن الشـمس لم تغب عنها تماماً كما فى سائر البلـدان أو سائر الأيام فيها بل إن النور الفجرى فى هذه الليالى متواصل فلم يمكن أن يتحقق

أوقات الصلوات، ص: ۴

الفجر و لكن هناك فى وقت مبكر من الصباح يبتـدأ هذا النور بالازدياد و الانتشار فلو اعتبرناها فجراً لهذا البلد لكان الفارق بين اليوم الـذى يتحقق فيه الفجر الحقيقى، اليوم الـذى لم يتحقق الفجر كـثيراً ففى يوم ۲۲ أيار الـذى يتحقق فيه الفجر بلنـدن مثلًا كسائر البلدان يكون الفجر فى الساعة (۲۲: ۱) و طلوع الشمس فى الساعة (۵۸: ۴) «۱» و فى يوم ۲۳ أيار الذى لم يتحقق فيه الفجر كسائر البلدان أو الأيام يكون ابتداء ازدياد النور فيه فى الساعة (۱۲: ۳) و طلوع الشمس فى الساعة (۵۷: ۴).

هناك ملاحظات لا بدّ من ذكرها:

۱- ان الفجر الحقيقى يتحقق بنزول الشمس عن خط الأفق ب (۱۸) درجة فى سائر البلدان

و لكن

---

(۱) بتوقيت لندن الصيفى

أوقات الصلوات، ص: ۵

بلندن مثلًا فى بعض الأيام من ۲۳ أيار الى ۲۰ تموز) فقط لا يتحقق نزول الشمس عن خط الأفق (۱۸) درجة بل غاية نزوله (۱۲) درجة فقط فيبقى نور الشمس مبانا- كما فى الفجر فى الأيام العادية- فى تمام الليل)

۲- إن المتعارف عند المسلمين فى لندن مثلًا هو الاعتماد فى تمام السنة على (۱۲) درجة

حتى فى الأيام التى يتحقق فيها الفجر الحقيقى و التى هى عشـرة أشـهر تقريباً خلافاً للبلدان التى يتحقق فيها الفجر فى تمام السنة فإنهم يعتمدون على (۱۸) درجة.

۳- إن الشهرين المذكورين اللذين لم يتحقق فيهما الفجر مختص بمدينة لندن و ما جاورها

أما البلدان التى فى أقصى الشمال فالمدة التى لا يتحقق فيها الفجر أكثر

أوقات الصلوات، ص: ۶

۴- إن عدم تحقق الفجر غير مختص بشمال الكرة الأرضية

بل إن هذه الحالة موجودة فى جنوب الكرة الأرضية أيضاً فالبلدان التى لم يتحقق فيها الفجر فى بعض الأيام كثيرة

فالسؤال الآن بالنسبة إلى هذه البلدان يتوجه على النحو التالى.

۱– هل الاعتماد فی تمام السنة علی الحالة التی یبتدئ بانتشار النور (درجة ۱۲)

و لو تحقق الفجر فی بقیة أیام السنة و علی هذا نقطع بأن أکثر أیام السنة (یعنی ما یقارب عشرة أشهر فی لندن مثلًا) لم یکن الاعتماد علی الفجر الحقیقی رغم تحققه.

۲– أو أن الاعتماد فی تمام السنة الحقیقی (۱۸ درجة)

و فی الأیام التی لم یتحقق فیها الفجر یتماشی فیه علی الفجر التقدیری حیث یتحدد الفجر بتقدم الفجر و تأخره التدریجی کما فی سائر الأیام و فی هذه الحالة یلزم فی أکثر البلدان أو فی أکثر الأیام تقدم

أوقات الصلوات، ص: ۷

وقت الفجر التقدیری علی الغروب الحقیقی و هذا غیر صحیح قطعاً.

۳– أو أن الاعتماد علی ما له فجر حقیقی

(کما فی الأشهر العشر مثلًا بلندن علی الفجر الحقیقی (۱۸ درجة) و علی ما لیس له فجر حقیقی (کما فی الشهرین مثلًا بلندن) علی الوقت الذی یبتدأ النور بالازدیاد و الانتشار (۱۲ درجة) و لکن سبق و قلنا إن الفارق بین الیوم الذی یتحقق فیه الفجر (۱۸ درجة) و الیوم الذی لم یتحقق فیه الفجر (۱۲ درجة) کثیر جداً ففی یوم ۲۳ ایار بلندن مثلًا الفجر الحقیقی یکون الساعة (۲۲: ۱) و فی ۲۳ أیار الذی لم یتحقق فیه الفجر یکون الساعة (۱۲: ۳) علی اعتبار انتشار النور و ازدیاده (۱۲ درجة) فالفارق بین الیومین (۵۰: ۱) أی مائة و عشرة دقائق (۱۱۰) و هذا غیر مألوف.

۴– أو أن الاعتماد علی ما له فجر حقیقی

کما فی

أوقات الصلوات، ص: ۸

الاشهر العشر بلندن مثلًا علی الفجر الحقیقی (۱۸ درجة) و علی ما لیس له فجر حقیقی (کما فی الشهرین بلندن مثلًا) علی أقرب بلد یتحقق له فجر حقیقی و الذی هو نصف ما بین مجموع غروب الشمس و شروقها بمعنی أن الفجر فی هذین الشهرین مثلًا یبقی ثابتاً تقریباً.

۵– أو أن اللجوء إلی الاحتیاط فیمسک عن المفطر علی (۱۸ درجة)

و یصلی علی (۱۲ درجة) و هذا موجب للعسر و الحرج فی أکثر البلدان إن لم نقل کلها.

۶– أو أن هناک حل آخر.

و لا بأس بابداء رأیکم إن الفجر و الغروب هل هما موضوعیان أو طریقیان

و السلام علیکم و رحمة اللّه و برکاته

أوقات الصلوات، ص: ۹

۱۰ رمضان ۱۴۰۶ جمع من المؤمنین– لندن.

هذا تمام الاستفتاء بألفاظه

و الجواب عن الأسئلة التی وردت فیه یظهر من بیان أمور:

اشارة

أوقات الصلوات، ص: ۱۰

الأمر الأول هل الفجر و الصبح و الدلوک و الغسق و غیرها مما له مسمی حقیقی فی الخارج أخذت فی لسان الأدلة الشرعیة علی نحو الموضوعیة،

فأحکامها مختصة بمسمیاتها، و تدور مدار تحققها کسائر الموضوعات التی لها أحکام خاصة، أو أخذت علی نحو الطریقة مثلًا یکون الفجر طریقاً الی أمر آخر هو فی الحقیقة موضوع الحکم کمواجهة معینة معلومة بین الشمس و الأرض، مثل نزول الشمس عن خط الأرض ب (۱۸ درجة) أو مضی مدة معلومة من غروب

أوقات الصلوات، ص: ۱۱

الشمس، أو أول مدة معینة تطلع عند انتهائها الشمس عرض السنة بحساب معین، و علیه لو فرض فی بعض البلاد أو الأزمنة عدم تحقق الفجر- سواء کان مفهومه الضوء، الحادث المنتشر بعد انعدام نور الشمس أو أعم منه و من اشتداد الضوء کما یجیء فی الأمر الآتی- المعیار تحقق ما هو الفجر طریق الیه، فلو علم ذلک من الطرق الفنیة و غیره یبنی علیه و هو المعتبر شرعاً؟

ظاهر الآیات الکریمة و الأحادیث الشریفة هو الموضوعیة کقوله تعالی: (وَ قُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ کانَ مَشْهُوداً) و قوله سبحانه و تعالی (مِنْ قَبْلِ صَلاةِ الْفَجْرِ) و قوله عز من قائل (سَلامٌ هِیَ حَتّی مَطْلَعِ الْفَجْرِ) و أظهر منها فی الأحادیث الشریفة کقوله علیه السلام: اذا طلع الفجر دخل وقت صلاة الغداة، و قوله علیه السلام: وقت صلاة الغداة ما بین طلوع الفجر

أوقات الصلوات، ص: ۱۲

إلی طلوع الشمس.

فإن قلت: إن لازم أخذ الفجر أو طلوع الشمس مثلًا علی نحو الموضوعیة تأخیر البیان عن وقت الحاجة، و سکوت الشارع عن بیان ما هو التکلیف الواقعی لطائفه من المکلفین، أو القول بعدم کونهم مکلفین بمثل الصلاة، و هو خلاف الإجماع و الضرورة.

لا- یقال: ان ذلک انّما یتم إذا لم تکن الأحکام الظاهریّ مجعولة من قبل الشارع، و لم یتمکن المکلف من الاحتیاط و معها یرجع الشاک فی الحکم الواقعی الیها، و ان لم یجد فی الأحکام الظاهریة ما یرجع إلیه فی ظاهر الحال و یرفع شکه یعمل بالاحتیاط لا محالة.

لأنه یقال: ان الموضوع فی الحکم الظاهری هو الشک فی الحکم الواقعی،

أوقات الصلوات، ص: ۱۳

و الاحتیاط إنما یستحسن و یرغب فیه إذا احتمل المکلف اشتغال ذمته بأمر، و فیما نحن فیه لازم القول بالموضوعیة عدم کلیة الضابطة التی اعطاها الشارع و عدم شمولها لسائر الأماکن و الازمنة التی لا یتحقق الفجر فیها مثلًا، فمع العلم بخروج أهالی هذه البلاد عن تحت ما صدر من الشارع فی بیان أحکامه (کما هو الفرض) لا یبقی موضوع للحکم الظاهری، و الاحتیاط أیضاً فی مثل هذا الفرض أی صورة عدم احتمال التکلیف بلا موضوع، لا حسن له.

قلت: أولًا: من أین علم أن الشارع لم یبین ما هو وظیفة المکلف فی هذه المناطق و الأزمنة فلعله بیّنٌ و خفی علینا لعدم ابتلاء المشافهین به، و البیان الذی یحتج به و إن کان هو البیان الواصل الی المکلف و مع عدمه یکون معذوراً فی المخالفة، و لا یجب علیه

الاحتياط إلا أن حسنه محفوظ فلا يقال إن

أوقات الصلوات، ص: ۱۴

الاحتياط بلا موضوع بالمرة.

و ثانياً: لا يخفى عليك الفرق بين الحكم الواقعى الأصلى المستقل و بين التكليف و الحكم التبعى الذى يبين و يحدد موضوع الحكم الكلى و يبين أجزائه و شرائطه و مصاديقه و افراده بحسب حالات المكلف، ففى الأول و هو الحكم الواقعى الأصلى إذا علم بعدم صدور بيان من الشارع لا محل للشك فيه للعلم بعدم التكليف فضلًا عن الحكم الظاهرى الذى هو موضوعه الشك فى الحكم الواقعى، نعم لو شك فيه لاحتمال صدور البيان و عدم الظفر به فالمرجع فيه البراءة، و يجوز فيه الاحتياط.

و أما فى الثانى فالحكم الذى يدل الدليل على أجزاء ما هو موضوع له و شرائطه إما أن يكون معلوم التعلق بجميع المكلفين مطلقاً و إن كان الشرط الذى دلّ على شرطيته الدليل متعذراً، أو كان تعلقه

أوقات الصلوات، ص: ۱۵

به فى صورة تعذر شرطه مشكوكاً فيه، فإن كان مشكوكاً فيه فظاهر دليل الشرطية و الجزئية انتفاء التكليف بالمشروط بتعذر الشرط أو الجزء و أما إن كان الحكم معلوم التعلق بالمكلف فى جميع حالاته فالدليل الدال على الشرائط و اجزاء موضوع الحكم الكلى الثابت على جميع المكلفين مثل الصلاة إذا كان قاصراً عن شموله للجميع فالواجب علينا الاحتياط إن أمكن و قلنا بوجوبه و عدم جواز اجراء البراءة فى الشرائط و الأجزاء، و إلا فيجوز الاكتفاء بما بقى من الأجزاء و الشرائط.

و إن شئت قلت: إن فى تحديد موضوع الحكم الكلى و تعيين شرائطه و أجزائه لا يجب على الشارع بيان تكليف المكلف فى الحالات النادرة، أو تكليف النادر من المكلفين، بل و غير النادرين بعد إمكان إتيان المكلف بالتكليف الكلى بالعمل بالاحتياط،

أوقات الصلوات، ص: ۱۶

أو العمل بالاصول العملية لو كان مورد ابتلائه مجرى تلك الأصول كما فى ما نحن فيه، فإنه فى جانب الصلاة يأتى بها بعد العلم بدخول الصبح و فى جانب الصوم يأخذ باستصحاب جواز الأكل و الشرب (استصحاب الحكم)

و أما استصحاب الموضوع أى الليل، فقد يقال بعدم جريانه لتردد مفهومه بين الفرد المحقق عدم بقائه و بين الفرد المتيقن بقائه.

و فيه: أن الزمان مثل الليل إن كان موضوعاً للقطعة الخاصة منه المحدودة بين الحدّين، و تردد مفهومه بين قطعة خاصة محدودة بالحدين الكذائيين، و ما هو محدود بالحدين الآخرين اللذين يكون بهما أطول من الاولى، و بعبارة أخرى: يكون بالحدين الأولين مقطوع التحقيق و بالحدين الآخرين غير المحقق، فلا ريب فى عدم جريان

أوقات الصلوات، ص: ۱۷

الاستصحاب فيه لا فرداً و لا كلياً، لأنه إن كان الأول فقد تحقق بعد وصول الى حده الثانى و مضى و تصرم بعده، فلا شك فى تحققه فى الزمان السابق و عدم تحققه فى الزمان اللاحق، و إن كان الثانى فلا شك فى عدم تحققه قبل تحقق حدّه الثانى، و هذا نظير الحركة القطعية التى لا يتحقق بالنسبة إليها اجتماع اليقين و الشك.

و أمّا إن كان موضوعاً لما يتحقق بين الحدين (لا لما يتحقق بالحدين) كالحركة التوسطية، فاجتماع اليقين و الشك فيه يتحقق بالوجدان سواء كان الشك فيه من جهة وصول الفرد المتحقق الى منتهاه، أو من جهة أن الفرد المتحقق هو الذى ينتهى وجوده و يزول بعد ساعة أو ما يزول و يرتفع بعد ساعتين، و سواء كان ذلك من جهة تردد مفهومه بين ما يزول بعد ساعة و ما يرتفع بعد ساعتين، ففى الجميع يجتمع

أوقات الصلوات، ص: ۱۸

اليقين و الشك و يجرى الاستصحاب فيه.

نعم لا- یجری استصحاب الفرد إلا- فی الصورة الاولی، و هی التی شک فی بقاء الفرد المتحقق من جهة الشک فی وصوله الی منتهاه المعلوم، و أما الکلی فیجری فی هذه الصورة و سائر الصور، و علی هذا لإشکال فی استصحاب بقاء اللیل علی نحو الکلی، و ترتیب آثاره و أحکامه علیه مثل جواز الأکل و غیره مما لا یکون من أحکام فرد خاص من اللیل.

فإن قلت: سلّمنا ظهور العناوین المذکورة الدالة علی الظواهر المسمیة بها فی الادلة علی الموضوعیة إلا أن العرف بعد ما یری من الربط بین هذه الظواهر و أوضاع فلکیة أُخری، و ان الاولی لا تحدث بدون الثانیة، و یری أن بعض المقصود من جعل هذه العناوین دخیلًا فی الحکم توزیعه علی الأوقات و اشتغال المکلف بالعبادة فی فصل زمانی

أوقات الصلوات، ص: ۱۹

خاص، یری بمناسبة الحکم و الموضوع عدم الفرق بین أزمنة حدوث هذا الوضع الفلکی الخاص، فلا یری فرقاً بین کون حدوثه سبباً عرفیاً لظاهرة خاصة مثل الفجر و کانت هذه معه، أو لم تکن معه و یری أن الأخذ بالظاهرة فی لسان الدلیل کان لأجل عدم إمکان دلالة العرف إلی هذا الوضع الفلکی فی المتعارف و الاغلب الا به، فلذلک یلحق العرف بالفجر مثلًا الزمان الذی یتحقق فیه الوضع الفلکی الفجری و إن لم یتحقق الفجر معه، لأن المناط بتنقیحه أعم مما یتحقق معه الفجر و مما لا- یتحقق، و هذا قول بالموضوعیة لکن لا بدلالة المنطوق، بل بدلالة المفهوم و تنقیح ما هو مناط الحکم.

قلت: فی الموارد التی یکون الوضع الفلکی الخاص سیره موافقاً علی حسب المتعارف مع سیره فی الأزمنة التی یکون معه الظاهرة المجعولة فی لسان

أوقات الصلوات، ص: ۲۰

الدلیل موضوعاً للحکم کالفجر مثلًا فلا یتفاوت مثلًا مدة ما بین الطلوعین فی الأیام التی لا یتحقق فیها الفجر مع الأیام التی یتحقق فیها تفاوتاً فاحشاً بحیث لا یری العرف فرقاً بین الحالتین إلا أنه فی حالة یؤثر هذا الوضع فی حدوث الظاهرة الخاصة و فی حالة بواسطة فقد شرط أو عروض مانع لا یؤثر، یمکن دعوی تنقیح المناط و القطع به خصوصاً إذا کان المدعی من العارفین بالهیئة و الأوضاع الفلکیة إلا أن الموارد مختلفة جداً، و دعوی القطع بتنقیح المناط فی بعضها یجب أن یکون مقبولا عند العرف لا یعدّ من الاجتهاد فی مقابل النص هذا فی الموارد المذکورة، و أمّا فی الموارد التی یتفاوت آثار وجود هذه الظاهرة مع غیرها فالقول بتنقیح المناط باطل قطعاً.

ثمّ إنه لا یخفی علیک أنه لا مجال للبحث عن

أوقات الصلوات، ص: ۲۱

موضوعیة الفجر أو طریقیته عند القائل بموضوعیة التبین فی قوله تعالی (حَتّی یَتَبَیَّنَ لَکُمُ الْخَیْطُ الْأَبْیَضُ مِنَ الْخَیْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ) إلا إذا کان ما یعد الفجر طریقاً الیه قابلًا للتبین مثل الفجر حتی یقول بقیام تبینه مقام تبین الفجر و أمّا إذا لم یکن ذلک الامر قابلًا للتبین فلا مجال للبحث عن طریقیة الفجر أو موضوعیته مع القول بموضوعیة التبین و هذا واضح جداً.

الأمر الثانی فی مفهوم لفظ (الفجر) لغة و اصطلاحاً

قال الراغب فی مفرداته: الفجر شق الشیء شقاً واسعاً (إلی أن قال) و منه قیل للصبح: فَجْر لکونه فَجرَ اللیل قال: (وَ الْفَجْرِ وَ لَیالٍ عَشْرٍ- ...إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ کانَ مَشْهُوداً) و قیل: الفجر فجران الکاذب

أوقات الصلوات، ص: ۲۲

و هو کذنب السرحان و الصادق و به یتعلق حکم الصوم و الصلاة).

و فی لسان العرب: الفجر ضوء الصباح و هو حمرة الشمس فی سواد اللیل، و هما فجران أحدهما المستطیل و هو الکاذب الذی یسمی

ذنب السرحان، و الآخر المستطير و هو الصادق المنتشر فى الأفق الذى يحرم الأكل و الشرب على الصائم، و لا يكون الصبح إلا الصادق، قال الجوهرى: الفجر آخر الليل كالشفق فى أوله.

أقول: يمكن أن يقال: إن الفجر موضوع للضوء الحادث المنتشر فى الأُفق و يفجر ظلمة الليل التى حصلت بسبب غروب الشمس، و تكملت و وصلت الى نهايتها بسبب بعد الشمس عن الافق، سواء وصلت الظلمة إلى نهايتها بانعدام نور الشمس عن الافق بالمرة بسبب غيبوبتها كما هى الحال فى البلاد

أوقات الصلوات، ص: ۲۳

المتعارفة، أو لم تصل و بقى تمام الليل بواسطة عدم غيبوبة الشمس بتمام ضوئها عن الأرض ذا نور كنور الفجر، ففى كلتى الصورتين النور يطلع و يفجر الظلمة الحادثة بسبب غروب الشمس و إن كانت ظلمة الليل فى الصورة الثانية ضعيفة، إلا أنه لا شك فى وجودها كظلمته فى أول الليل التى هى توجد بغروب الشمس عن الافق، و الضوء الحادث على الافق يفجر هذه الظلمة و إلا لم يكن مرئيا.

و بعبارة أخرى نقول: إن الفجر عبارة عن حالة نورية تحدث بشروق الشمس و تفجر ظلمة الليل و تشقها شقاً و تزداد إلى أن تطلع الشمس، سواء كان الليل ظلمته مطبقة أو غير مطبقة، و سواء انعدم نور الشمس فيها أو لم ينعدم و بقى تمام الليل ذا نور كنور الفجر، فكل هذه الحالات التى تحدث بشروق الشمس من أفراد الفجر، و كما فى لسان

أوقات الصلوات، ص: ۲۴

العرب، ضوء الصباح.

فإن قلت: هذا مقبول لو كان اشتداد الضوء فى الليالى التى لا ينعدم نور الشمس فيها موافقاً لطلوع الفجر فى غيرها بحساب التقاويم، أو لا يختلف عن سائر الأيام اختلافاً فاحشاً، لكنه غير مقبول فى صورة الاختلاف الفاحش كما إذا كان طلوع الفجر المتعارف على ما ذكر فى الاستفتاء فى (لندن) فى يوم ۲۲ أيار فى ساعة (۲۲: ۱) و فى يوم ۲۳ أيار- الذى لا يتحقق فيه الفجر المتعارف، بل يشتد الضوء الموجود و يزداد- يكون الفجر أى أول زمان شروع النور فى الشدة و الإزدياد فى ساعة (۱۲: ۳) فيكون الفارق بين يومين متوالين مائة و عشرة دقائق (۵۰: ۱) و هو وضع غير مألوف.

قلت: لا اعتناء بهذا الاختلاف و التفاوت بعد تحقق الفجر و شق ظلمة الليل و طلوع ضوء الصباح

أوقات الصلوات، ص: ۲۵

تارة بالكيفية المألوفة و تارة بكيفية غير مألوفة.

هذا مضافاً إلى أن إنكار صدق اسم الفجر على شروع النور بالازدياد الذى لا يمكن تحققه إلا بشروق الشمس على الافق، و تحقق الوضع الفجرى، لا فائدة عملية فيه، فإنه كما يظهر من عمل مسلمى لندن، على ما فى هذا الاستفتاء، و اعتمادهم على (۱۲ درجة) فى تمام السنة، لا خلاف بين عرفهم فى دخول الصبح و وجوب الإمساك عن المفطرات عند اشتداد الضوء.

فلا ينبغى الاختلاف فى أن هذا هو الفجر الحقيقى و الاعتماد عليه و الحكم بجواز ارتكاب المفطر قبل حدوثه لعدم تحقق الفجر واقعاً أو أن هذا الانتشار و الاشتداد بعد مضى (۵۰: ۱) من زمان الفجر المتعارف فى اليوم السابق عليه و إن كان دليلًا على اليوم و يجب الامساك عنده إلا أنه لا يدل على تحقق

أوقات الصلوات، ص: ۲۶

الفجر به فلعله تحقق قبل ذلك و إنما منع من ظهوره و رؤيته النور الباقى من أول الليل، كما يمنع منه نور القمر فى الليالى المقمرة، و لكن مع ذلك يحكم بعدم جواز الأكل و الشرب قبل ذلك بحكم الاستصحاب فلا فائدة عملية فى ذلك، فإنه كيف كان يجوز الأكل و الشرب قبل ذلك كما يجب تركهما بعده.

نعم لو ادعى أحد بمناسبة الفارق الزمانى المذكور سبق طلوع الفجر على زمان اشتداد الضوء و انتشاره، و ادعى تحققه فى زمان معين

قبل ذلک، فعلیه العمل علی طبق قطعه، فلا یجوز له الأکل و الشرب و إلا فیعمل علی الاستصحاب إلی زمان حصول الیقین بدخول الصبح.

هذا تمام الکلام فی هذا الأمر و اللّه هو الموفق للصواب.

أوقات الصلوات، ص: ۲۷

الأمر الثالث هل الحکم المستفاد من قوله تعالی (وَ کُلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَّی یَتَبَیَّنَ لَکُمُ الْخَیْطُ الْأَبْیَضُ مِنَ الْخَیْطِ الْأَسْوَدِ) «۱» حکم واقعی أم حکم ظاهری

مجعول للشاک فی بقاء اللیل و جواز الأکل و الشرب؟

و هل التبین المذکور فی الآیة الکریمة اخذ علی نحو الطریقیة أو الموضوعیة؟

و الجواب إنه یجوز أن یکون حکم جواز الأکل و الشرب المستفاد من الآیة الشریفة حکماً واقعیاً تکون غایته التبین المذکور فیها، و هی تتحقق بتحقق الخیط الأبیض المتبین من الخیط الأسود

(۱) قال فی مجمع البیان: و الخیط الأبیض بیاض الفجر و الخیط الأسود سواد اللیل و أول النهار طلوع الفجر الثانی لأنه أوسع ضیاءً، و قال ابن الأثیر فی النهایة و فی حدیث عدا (الخیط الأبیض من الخیط الأسود) یرید به بیاض النهار و سواد اللیل.

أوقات الصلوات، ص: ۲۸

للناس من ذوی الأبصار المتعارفة کسائر المبصرات إذا لم یکن عن تبینه مانع کغلبة نور القمر فی اللیالی المقمرة، و علیه یکون الحسّ و الرؤیة الطریق للاحراز هذا الأمر المتبین بنفسه کسائر الموضوعات المحسوسة و المبصرة من غیر احتیاج إلی جعل من الشارع، و علی هذا الاستظهار یکون ما هو الموضوع لتحقق الغایة أمراً واحداً، و هو الخیط الأبیض المتبین بنفسه من الخیط الأسود، لا أمرین یکون أحدهما الخیط الأبیض و الآخر تبین ذلک.

و علیه حیث یکون التبین لازماً لوجود الموضوع لا ینفک عنه لیس هو من الموضوع بشیء أی لم یؤخذ فیه و لیس هو طریقاً إلیه، فیکفی حصول العلم بذلک الأمر المتبین بنفسه، و یقوم مقام رؤیته فی اللیالی المقمرة التی لا یدرک ذلک بالبصر لمنع المانع. و یجوز أن یکون الحکم المذکور واقعیاً

أوقات الصلوات، ص: ۲۹

غایته التبین المذکور علی أن یکون التبین جزء للغایة المرکبة منه و من الخیط الأبیض.

و علیه أیضاً الحکم بجواز الأکل فی اللیالی الغیر المقمرة یکون حکماً واقعیاً لا محالة، و أما اللیالی المقمرة فلا تشملها الغایة المذکورة اذا شک فی بقاء اللیل، نعم یجوز الأکل و الشرب إلی العلم بدخول الیوم بالاستصحاب.

هذا، و هل- علی البناء علی استظهار الحکم الواقعی من الآیة- الأظهر هو الوجه الأول أو الثانی؟

یمکن أن یقال: إن الوجه الثانی و هو کون التبین جزءاً للموضوع خلاف الظاهر أو کون الأول أظهر منه: أولًا لأنه خلاف مفهوم الفجر بحسب العرف فإنه أعمّ من تبین الخیط الأبیض حسیاً أو تقدیراً، و ثانیاً لاستلزامه عدم شمول الضابطة

أوقات الصلوات، ص: ۳۰

المستفادة من الآیة للیالی المقمرة مع ظهور الابتلاء بها و لزوم بیان حکمها، فلذلک یستضعف استظهار الوجه الثانی من الآیة الکریمة و یرجّح الوجه الأول.

هذا کله مبنی علی استظهار کون الحکم المذکور حکماً واقعیاً.

و لکن التحقیق أنه کما یجوز ذلک یجوز أن یکون الحکم المذکور حکماً ظاهریاً مجعولًا للشاک فی الفجر و بقاء اللیل حکماً أو موضوعاً کالاستصحاب، فالشاک فی بقاء اللیل یبنی علی بقائه الی أن یتبین له الفجر.

و یمکن عدّ الآیة من أدلة حجیة الاستصحاب فی غیر هذا المورد أیضاً بادعاء دلالة الآیة الکریمة علی ارجاع العرف الی ما هو المرکوز فی أذهانهم، و استقر علیه عملهم من ابقاء ما کان، علی ما کان و الأخذ بالحالة السابقة عند الشک فی بقائها، و أنها لا تنقض

أوقات الصلوات، ص: ۳۱

إلا بالیقین، و سواء استظهرنا ذلک منها أو لم نستظهره. القول بظهور الآیة فی کون حکم جواز الأکل ظاهریاً قوی جداً، و لازمه الالتزام بطریقة التبین الحسّی و قیام القطع و کل طریق شرعی معتبر مقامه، و أما القول بموضوعیته فرده الظهور المذکور و صحتُه منوط بکون الحکم المستفاد من الآیة الحکم الواقعی، و مع ظهور الآیة فی طریقیة التبین و کون الحکم حکماً ظاهریاً مجعولًا للشاک لا وجه للذهاب إلیه.

و لو تنزلنا عن ذلک و قلنا بظهور قوله تعالی (کُلُوا وَ اشْرَبُوا) ... فی الحکم الواقعی فالقول بموضوعیة التبین علیه أیضاً خلاف الظاهر کما أشرنا إلیه، فالظاهر علی هذا البناء هو الوجه الأول و هو کون الغایة تحقق الخیط الأبیض المتبین للناس سواء أحرز ذلک بالحسّ و البصر أو بالعلم أو بطریق

أوقات الصلوات، ص: ۳۲

معتبر آخر فتأمل جیداً.

هذا و لو شککنا فی طریقیة التبین و موضوعیته فالمرجع فی الصوم هو الاستصحاب، و فی الصلاة الاحتیاط بتأخیر ادائها إلی زمان العلم بانقضاء اللیل و دخول الصبح.

و لا یقال: إن مقتضی الأخذ بالظاهر هو الموضوعیة.

فإنه یقال: الأمر کذلک فی مثل قولنا: صل حتی الفجر أو قوله تعالی: أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوکِ الشَّمْسِ، و أمّا إذا قال: أقم الصلاة حتی یتبین لک الفجر، أو دلوک الشمس، فالظاهر هو الطریقیة، و فرض الشک فی الطریقیة أو الموضوعیة تنزل عن هذا الظهور.

ثمّ لا یخفی علیک أنه علی القول بموضوعیة التبین و القول بأن مفهوم الفجر أعم من الفجر

أوقات الصلوات، ص: ۳۳

المتعارف و مما هو مثل شروع النور فی الازدیاد و الشدة بشروق الشمس علی الافق کما لا بد من التبین الحسّی فی الفجر المتعارف لا بد من تبیّنه بشروع النور فی الاشتداد.

هذا و قد تم بیان ما أردنا من الأمور

فنذکر الجواب عن المسائل المطروحة فی الاستفتاء و المربوطة بها فی ضمن فروع.

الأول: الأظهر بل الظاهر أن العناوین المأخوذة فی لسان الأدلة مثل الفجر و المغرب و غیرهما اخذت علی نحو الموضوعیة،

فلا یتعدی عنها إلی غیرها إلا بمفهوم الموافقة من المساواة أو الأولویة أو تنقیح المناط کما مر فی الأمر الأول.

الثانی: إن مفهوم الفجر و هو شق ظلمة اللیل – سواء کانت مطبقة أم غیر مطبقة – أعمّ من الفجر المتعارف

الذی یحدث فی الافق بعد الفجر الکاذب،

أوقات الصلوات، ص: ۳۴

و اشتداد النور و شروعه فی الازدیاد فی البلاد أو اللیالی التی لا تنعدم نور الشمس فی اللیل و یبقی فی کمال ظلمته کالفجر، و علیه ففی مثل مدینهٔ لندن التی فی أشهرها العشر- علی ما فی هذا الاستفتاء- ینعدم نور الشمس، و یتحقق الفجر کسائر البلاد، الاعتماد علی الفجر المتعارف، و فی الشهرین اللذین لا ینعدم نور الشمس فی اللیل الاعتماد علی شروع النور فی الازدیاد و الاشتداد، و هو فجر هذین الشهرین لأن النور الزائد یفجر الظلمهٔ المختلطهٔ بالنور و یذهب بها شیئاً فشیئاً إلی أن لا یبقی منها شیء کما هو الحال فی الفجر المتعارف.

الثالث: الاعتماد علی اشتداد الضوء فی الفرض المذکور فی الاستفتاء فی الشهرین اللذین لا ینعدم نور الشمس فی اللیل معتبر شرعاً

إما لأجل صدق الفجر علی حالهٔ اشتداد النور کما ذکرناه فی الفرع

أوقات الصلوات، ص: ۳۵

الثانی، و إما لأجل القطع بتحقق النهار عنده فلا یجوز بعد ذلک تناول المفطر.

نعم بالنسبهٔ إلی قبله و إن کان یجوز تناول المفطر و لا یجزی الإتیان بصلاهٔ الصبح إلا أن جواز المفطر و عدم اجزاء الصلاهٔ علی الأول للعلم ببقاء اللیل، و علی الثانی للعمل بالاستصحاب و التعبد علی بقاء الموضوع أو الحکم.

الرابع: لا یجوز ترک الاعتماد بالفجر المتعارف المحقق فی عشرهٔ أشهر السنهٔ

و الاعتماد فی کل السنهٔ علی الفجر الذی یتحقق باشتداد الضوء فی الشهرین، بل یختص ذلک بهما.

الخامس: الظاهر أن التبین المذکور فی الآیهٔ طریقی

فیکفی وجود الفجر بمصداقیه سواء احرز بالحس أو بالقطع أو بأی طریق معتبر شرعی.

أوقات الصلوات، ص: ۳۶

السادس: لو لم یتحقق الفجر فی بعض البلاد أو الأزمنهٔ إذا شک فی بقاء اللیل یعتمد فی صومه علی الاستصحاب و فی صلاته علی الاحتیاط،

فیجوز له الأکل و الشرب إلی أن یعلم بتحقق النهار و یؤخّر أداء الصلاهٔ الی ذلک.

السابع: إذا اشتبه تحقق الفجر و عدمه فی بعض المناطق علی أهله

فإما أن یکون الأمر مشتبهاً علی الجمیع لعدم وصول فحصهم إلیه فحکمه یظهر مما تقدم فی الفروع السابقهٔ.

و لو اختلف أهله فی تحققه و عدمه، فادعی طائفهٔ منهم تحققه استناداً الی رؤیتهم الحسیهٔ و طائفهٔ ادعت عدم تحققه استناداً إلی عدم رؤیتهم مع الفحص الکامل المستمر و ربما یؤید ذلک ببعض القواعد العلمیهٔ الدال علی عدم تحقق الفجر فی ذلک المکان، ففی هذا الفرض یعمل کل منهم علی مقتضی

أوقات الصلوات، ص: ۳۷

علمه.

و أما الشاک فی تحقق الفجر فی المنطقهٔ المذکورهٔ فهل یرجع الی الطائفهٔ الاولی التی ادعت تحققه استناداً الی رؤیتها الحسیهٔ؟ الظاهر جواز الرجوع إذا کانوا من العدول أو الثقات، و لا یعارض شهادتهم عدم انتهاء الفحص الطائفهٔ الثانیهٔ إلی رؤیته و التصدیق بتحققه، بل و التصدیق بعدم تحققه لأنه لو کان أمر قابل للمشاهدهٔ و الرؤیهٔ لرأوه.

و ذلک لأن ما هو الموضوع للأحکام هو تحقق الفجر الذی یحرز بشهادة الشهود، اللهم إلا أن یکون اللذین یدعون عدم الرؤیة جمع لا یجوز فی العادة عدم رؤیتهم مع الفحص و عدم المانع سیما إذا کان فحصهم مستمراً طول السنین و الأعوام، و بقی الأمر مختلفاً فیه، فالاعتماد علی قول مدعی الرؤیة و إن کانوا من أهل العدالة و الوثاقة فی مثل هذا

أوقات الصلوات، ص: ۳۸

الفرض لا_ یخلو عن الإشکال، لأن من مبانی الاعتماد علی قول العادل أصالة عدم الاشتباه، و مع إختلاف جماعة من ذوی الأبصار الصحیحة فی ذلک لا یعتد بأصالة عدم الاشتباه، فالشاک یعمل علی طبق الأصل و الاحتیاط و اللّه العالم بأحکامه.

و آخر دعوانا أنِ الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعالَمِینَ

و صلی اللّه علی سیدنا أبی القاسم محمد و آله الطاهرین

سیما بقیة اللّه فی الأرضین و حجته علی العالمین أرواحنا له الفداء

کتبه فی بعض ضواحی (لندن) فی شهر اللّه الأعظم من شهور سنة ۱۴۰۷ عبده المفتاق الی رحمة اللّه لطف اللّه الصافی الگلپایگانی

و جددت النظر فی بلدة قم المشرفة عش آل البیت علیهم السلام

أوقات الصلوات، ص: ۳۹

۷-/ جمادی الأولی ۱۴۰۸

درباره مرکز تحقیقات رایانه‌ای قائمیه اصفهان

بسم الله الرحمن الرحیم

جاهِدُوا بِأَمْوالِکُمْ وَ أَنْفُسِکُمْ فی سَبیلِ اللَّهِ ذلِکُمْ خَیْرٌ لَکُمْ إِنْ کُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (سوره توبه آیه ۴۱)

با اموال و جانهای خود، در راه خدا جهاد نمایید؛ این برای شما بهتر است اگر بدانید حضرت رضا (علیه السّلام): خدا رحم نماید بنده‌ای که امر ما را زنده (و برپا) دارد ... علوم و دانشهای ما را یاد گیرد و به مردم یاد دهد، زیرا مردم اگر سخنان نیکوی ما را (بی آنکه چیزی از آن کاسته و یا بر آن بیافزایند) بدانند هر آینه از ما پیروی (و طبق آن عمل) می کنند

بنادر البحار-ترجمه و شرح خلاصه دو جلد بحار الانوار ص ۱۵۹

بنیانگذار مجتمع فرهنگی مذهبی قائمیه اصفهان شهید آیت الله شمس آبادی (ره) یکی از علمای برجسته شهر اصفهان بودند که در دلدادگی به اهلبیت (علیهم السلام) بخصوص حضرت علی بن موسی الرضا (علیه السلام) و امام عصر (عجل الله تعالی فرجه الشریف) شهره بوده و لذا با نظر و درایت خود در سال ۱۳۴۰ هجری شمسی بنیانگذار مرکز و راهی شد که هیچ وقت چراغ آن خاموش نشد و هر روز قوی تر و بهتر راهش را ادامه می دهند.

مرکز تحقیقات قائمیه اصفهان از سال ۱۳۸۵ هجری شمسی تحت اشراف حضرت آیت الله حاج سید حسن امامی (قدس سره الشریف) و با فعالیت خالصانه و شبانه روزی تیمی مرکب از فرهیختگان حوزه و دانشگاه، فعالیت خود را در زمینه های مختلف مذهبی، فرهنگی و علمی آغاز نموده است.

اهداف :دفاع از حریم شیعه و بسط فرهنگ و معارف ناب ثقلین (کتاب الله و اهل البیت علیهم السلام) تقویت انگیزه جوانان و عامه مردم نسبت به بررسی دقیق تر مسائل دینی، جایگزین کردن مطالب سودمند به جای بلوتوث های بی محتوا در تلفن های همراه و رایانه ها ایجاد بستر جامع مطالعاتی بر اساس معارف قرآن کریم و اهل بیت علیهم السّلام با انگیزه نشر معارف، سرویس دهی به محققین و طلاب، گسترش فرهنگ مطالعه و غنی کردن اوقات فراغت علاقمندان به نرم افزار های علوم اسلامی، در دسترس بودن منابع لازم جهت سهولت رفع ابهام و شبهات منتشره در جامعه عدالت اجتماعی: با استفاده از ابزار نو می توان بصورت تصاعدی در

نشر و پخش آن همت گمارد و از طرفی عدالت اجتماعی در تزریق امکانات را در سطح کشور و باز از جهتی نشر فرهنگ اسلامی ایرانی را در سطح جهان سرعت بخشید.

از جمله فعالیتهای گسترده مرکز :

الف)چاپ و نشر ده ها عنوان کتاب، جزوه و ماهنامه همراه با برگزاری مسابقه کتابخوانی

ب)تولید صدها نرم افزار تحقیقاتی و کتابخانه ای قابل اجرا در رایانه و گوشی تلفن سهمراه

ج)تولید نمایشگاه های سه بعدی، پانوراما ، انیمیشن ، بازیهای رایانه ای و ... اماکن مذهبی، گردشگری و...

د)ایجاد سایت اینترنتی قائمیه www.ghaemiyeh.com جهت دانلود رایگان نرم افزار های تلفن همراه و چندین سایت مذهبی دیگر

ه)تولید محصولات نمایشی، سخنرانی و ... جهت نمایش در شبکه های ماهواره ای

و)راه اندازی و پشتیبانی علمی سامانه پاسخ گویی به سوالات شرعی، اخلاقی و اعتقادی (خط ۲۳۵۰۵۲۴)

ز)طراحی سیستم های حسابداری ، رسانه ساز ، موبایل ساز ، سامانه خودکار و دستی بلوتوث، وب کیوسک ، SMS و...

ح)همکاری افتخاری با دهها مرکز حقیقی و حقوقی از جمله بیوت آیات عظام، حوزه های علمیه، دانشگاهها، اماکن مذهبی مانند مسجد جمکران و ...

ط)برگزاری همایش ها، و اجرای طرح مهد، ویژه کودکان و نوجوانان شرکت کننده در جلسه

ی)برگزاری دوره های آموزشی ویژه عموم و دوره های تربیت مربی (حضوری و مجازی) در طول سال

دفتر مرکزی: اصفهان/خ مسجد سید/ حد فاصل خیابان پنج رمضان و چهارراه وفائی / مجتمع فرهنگی مذهبی قائمیه اصفهان

تاریخ تأسیس: ۱۳۸۵ شماره ثبت : ۲۳۷۳ شناسه ملی : ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

وب سایت: www.ghaemiyeh.com ایمیل: Info@ghaemiyeh.com فروشگاه اینترنتی: www.eslamshop.com

تلفن ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۳۱۱) فکس ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱) دفتر تهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱) بازرگانی و فروش ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹ امور کاربران ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

نکته قابل توجه اینکه بودجه این مرکز؛ مردمی ، غیر دولتی و غیر انتفاعی با همت عده ای خیر اندیش اداره و تامین گردیده و لی جوابگوی حجم رو به رشد و وسیع فعالیت مذهبی و علمی حاضر و طرح های توسعه ای فرهنگی نیست، از اینرو این مرکز به فضل و کرم صاحب اصلی این خانه (قائمیه) امید داشته و امیدواریم حضرت بقیه الله الاعظم عجل الله تعالی فرجه الشریف توفیق روزافزونی را شامل همگان بنماید تا در صورت امکان در این امر مهم ما را یاری نمایندانشاالله.

شماره حساب ۶۲۱۰۶۰۹۵۳ ، شماره کارت :۶۲۷۳-۵۳۳۱-۳۰۴۵-۱۹۷۳و شماره حساب شبا : -IR۹۰-۰۱۸۰-۰۰۰۰-۰۰۰۰-۰۶۲۱ ۵۳-۰۶۰۹به نام مرکز تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان نزد بانک تجارت شعبه اصفهان – خیابان مسجد سید

ارزش کار فکری و عقیدتی

الاحتجاج - به سندش، از امام حسین علیه السلام -: هر کس عهده دار یتیمی از ما شود که محنتِ غیبت ما، او را از ما جدا کرده است و از علوم ما که به دستش رسیده، به او سهمی دهد تا ارشاد و هدایتش کند، خداوند به او می‌فرماید: «ای بنده بزرگوار شریک کننده برادرش! من در کَرَم کردن، از تو سزاوارترم. فرشتگان من! برای او در بهشت، به عدد هر حرفی که یاد داده است، هزار هزار، کاخ قرار دهید و از دیگر نعمت‌ها، آنچه را که لایق اوست، به آنها ضمیمه کنید».

التفسیر المنسوب إلی الإمام العسکری علیه السلام: امام حسین علیه السلام به مردی فرمود: «کدام یک را دوست‌تر می‌داری: مردی

اراده کشتن بینوایی ضعیف را دارد و تو او را از دستش می‌رَهانی، یا مردی ناصبی اراده گمراه کردن مؤمنی بینوا و ضعیف از پیروان ما را دارد، امّا تو دریچه‌ای [از علم] را بر او می‌گشایی که آن بینوا، خود را بِدان، نگاه می‌دارد و با حجّت‌های خدای متعال، خصم خویش را ساکت می‌سازد و او را می‌شکند؟».

[سپس] فرمود: «حتماً رهاندن این مؤمن بینوا از دست آن ناصبی. بی‌گمان، خدای متعال می‌فرماید: «و هر که او را زنده کند، گویی همه مردم را زنده کرده است»؛ یعنی هر که او را زنده کند و از کفر به ایمان، ارشاد کند، گویی همه مردم را زنده کرده است، پیش از آن که آنان را با شمشیرهای تیز بکشد».

مسند زید: امام حسین علیه السلام فرمود: «هر کس انسانی را از گمراهی به معرفت حق، فرا بخواند و او اجابت کند، اجری مانند آزاد کردن بنده دارد».